صورة

جهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة النهرين – كلية الحقوق

اسم الطالب : مريم حسن حذية

عنوان البحث : العقد الإداري في ضوء نظام الحكومة الإلكترونية في العراق

اسم المشرف: د. رشا عبد الله

ملخص البحث : في ظل الحكومة الالكترونية واتساع نطاقها في جميع المجالات كان من الضروري على الادارة ان تساير هذا النهج ولا سيما في مجال نشاطها الاداري نظراً لأن هذا الأخير تحكمه قواعد القانون الإداري والذي يتميز بخاصية المرونة والتطور مع تطور شكل الإدارة، وتبعاً لذلك كان من اللزوم على الادارة نقل نشاطها الإداري من نشاط قائم على دعائم مادية إلى نشاط إلكتروني، وبالنتيجة ظهر ما يسمى بالعقد الإداري الالكتروني، والذي يفترض فيهما القضاء على العقد الاداري من جهة، ومن جهة أخرى تسهيل عمل الادارة وتحقيق المصلحة العامة.

Research summary: In light of electronic government and its expanding scope in all fields, it was necessary for the administration to keep pace with this approach, especially in the field of its administrative activity, given that the latter is governed by the rules of administrative law, which is characterized by flexibility and development with the development of the form of administration, and accordingly it was necessary The administration must transfer its administrative activity from an activity based on material supports to an electronic activity, and as a result the so-called electronic administrative contract emerged, which is supposed to eliminate the administrative contract on the one hand, and on the other hand to facilitate the administration's work and achieve the public interest .

جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة النهرين_كلية الحقوق

العقد الإداري
في ضوء نظام الحكومة الالكترونية في العراق

بحث تخرج مقدم من الطالبة مريم حسن حذية
إلى مجلس كلية الحقوق_جامعة النهرين

بإشراف
الدكتورة رشا عبدالله

٢٠٢٣_٢٠٢٤م

﴿ وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدتُّمْ وَلَا تَنقُضُوا
الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا وَقَدْ جَعَلْتُمُ اللَّهَ
عَلَيْكُمْ كَفِيلًا ۚ إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ ﴾

[سورة النحل: 91]

إهـــــــــداء

إلى صاحب الوجه الطيب ، والافعال الحسنة فلم يبخل علي طيلة حياتهُ..

الرجل الطاهر الكريم ، الذي صنع طفولتي بيديه الكريمتين ..

...بعد الله سبحانه وتعالى ...

والدي العزيز حفظهُ الله.

إلى من أفضلها على نفسي ، ولِمَ لا ، فلقد ضحَّت من أجلي ولم تدخر جُهداً في سبيل إسعادي على الدَّوام ..

إلى تلك الوردة الفواحة التي لا ازال استنشق شذاها حتى الان ...

إلى صاحبة اليد المعطاءة...

إلى أمي متعها الله بالصحة والعافية.

إلى اخواني واخواتي الذين أُجلُّهم وأحترمهم..

إلى اساتذتي في كلية الحقوق..

أُهدي لكم هذا البحث

شكر وتقدير

الحمدُ للهِ ربِ العالمين والصلاة والسلام على خير خلقهِ محمد والهِ وسلم

أما بعد...

وإنطلاقاً من مقولة "مَن لم يَشكُر المخلوق لم يشكُر الخالق"...

أتقدمُ بخالص الشكر والعرفان إلى " الدكتورة رشا عبدالله " لقبولها الاشراف على بحثي وتفانيها على بحثي بالمصادر والمعلومات والملاحظات القيمة ، ودعائي لها بخالص الامتنان والتوفق.

كما أتقدم سلفاً بخالص الشكر والامتنان الى السادة الأساتذة اعضاء لجنة المناقشة لقبولهم مناقشة بحثي وتقديم ملاحظاتهم السديدة لتقييم وتقويم بحثي

وكذلك اتقدم بوافر الشكر الى جميع الاساتذة الذين تتلمذتُ على ايديهم وكافة التدريسيين في كلية الحقوق جامعة النهرين

واتقدمُ بخالص الشكر والامتنان لوالدي ووالدتي على مجهودهم المتواصل وفناء عُمرهم الزكي لأجل المواضبةِ على نجاحي..

وكذلك اتقدم بالشكرُ الجزيل لكل من لم يسعني ذكرهُ وخالص الاماني للجميع بالتوفيق والسداد.

المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
الآية القرآنية	٣
الإهداء	٤
شكر وتقدير	٥
قائمة المحتويات	٦
المقدمة	٧
المبحث الاول/ماهية الحكومة الالكترونية	٩
المطلب الاول/مفهوم الحكومة الالكترونية في العراق واهميتها	٩
الفرع الاول-مفهوم الحكومة الالكترونية	٩
الفرع الثاني-اهمية الحكومة الالكترونية	١١
المطلب الثاني / خطة عمل الحكومة الالكترونية واهدافها	١٢
الفرع الاول-خطة عمل الحكومة الالكترونية في العراق	١٢
الفرع الثاني-اهداف الحكومة الالكترونية في العراق	١٤
المبحث الثاني/ماهية العقد الالكتروني	١٥
المطلب الاول/مفهوم العقد الالكتروني وطرق ابرامه	١٥
الفرع الاول-مفهوم العقد الالكتروني الاداري وخصائصه	١٥
الفرع الثاني-طرق ابرام العقد الالكتروني	١٨
المطلب الثاني/اثبات العقد الاداري الالكتروني في العراق	٢٠
الفرع الاول-اثبات العقد الاداري الالكتروني	٢٠
الفرع الثاني-تطبيقات العقد الاداري الالكتروني في العراق	٢٣

المقدمة

ان الحكومة الالكترونية هو نظام حديث تتبناه الحكومات باستخدام الشبكة العنكبوتية العالمية والانترنت في ربط مؤسساتها بعضها ببعض،وربط مختلف خدماتها بالمؤسسات الخاصة والجمهور عموماً،ووضع المعلومة في متناول الأفراد وذلك لخلق علاقة شفافة تتصف بالسرعة والدقة تهدف للارتقاء بجودة الإداء و تعرف الحكومة الالكترونية على انها الكيان التنظيمي الذي تشكله الدول من اجل إدارة شؤون البلاد واتخاذ القرارات الستراتيجية المتعلقة بالمستقبل السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، حيث تغطي هذه الادارة مجالات التخطيط الاستراتيجي الاقتصادي والعسكري والامني وتنمية الناتج القومي وتعليم المواطنين والمحافظة على صحتهم وتحسين ظروف معيشتهم وادارة الازمات وتنمية علاقات البلاد مع العالم الخارجي الى غيره من المهام المتعددة .. ومنه فتعريف الحكومة الالكترونية هي استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحسين اسلوب اداء الخدمات الحكومية.

اهمية البحث

تتجلى اهمية البحث في كشف قدرة القطاعات الحكومية المختلفة على توفير الخدمات الحكومية التقليدية للمواطنين بوسائل الكترونية وبسرعة وقدرة متناهين، وبتكاليف ومجهود اقل من خلال موقع واحد على شبكة الانترنت مع ضمان سرية وأمن المعلومات المتناقلة

مشكلة البحث

ان العقد الإلكتروني يستوجب الطريقة الإلكترونية عبر شبكة دولية مفتوحة للاتصال عن بعد وتتميز العقود الادارية بصفة عامة بخصوصيتها نظراً لتعلقها بالمصلحة العامة ولذلك تنفرد الادارة بسلطة صياغة العقد قبل ابرامه لذلك يجب ايضاح اهمية وجود الضوابط العامة لابرام العقد في ظروف ملائمة ومناسبة

منهجية البحث

لقد اتبعنا في البحث المنهج التحليلي الذي يقوم على ايراد النصوص القانونية والنماذج المقارنة وصياغتها وتحليل الواقع العملي في العراق

خطة البحث

المبحث الاول _ ماهية الحكومة الالكترونية

المطلب الاول _ مفهوم الحكومة الالكترونية في العراق واهميتها

- الفرع الاول / مفهوم الحكومة الالكترونية
- الفرع الثاني / اهمية الحكومة الالكترونية

المطلب الثاني _ خطة عمل الحكومة الالكترونية واهدافها

- الفرع الاول / خطة عمل الحكومة الالكترونية في العراق
- الفرع الثاني / اهداف الحكومة الالكترونية في العراق

المبحث الثاني _ ماهية العقد الالكتروني

المطلب الاول _مفهوم العقد الالكتروني وطرق ابرامه

- الفرع الاول / مفهوم العقد الالكتروني الاداري وخصائصه
- الفرع الثاني / طرق ابرام العقد الالكتروني

المطلب الثاني _ اثبات العقد الاداري الالكتروني وتطبيقاته في العراق

- الفرع الاول / اثبات العقد الاداري الالكتروني
- الفرع الثاني / تطبيقات العقد الاداري الالكتروني في العراق

المبحث الاول

ماهية الحكومة الالكترونية

الحكومة الالكترونية هو نظام حديث تتبناه الحكومات باستخدام الشبكة العنكبوتية العالمية والانترنت في ربط مؤسساتها بعضها ببعض،وربط مختلف خدماتها بالمؤسسات الخاصة والجمهور عموماً،ووضع المعلومة في متناول الأفراد وذلك لخلق علاقة شفافة تتصف بالسرعة والدقة تهدف للارتقاء بجودة الاداء ونتناول هذا المبحث على مطلبين الاول يبحث في مفهوم الحكومة الالكترونية في العراق واهميتها والثاني يبحث في خطة عمل الحكومة الالكترونية واهدافها.

المطلب الاول

مفهوم الحكومة الالكترونية في العراق واهميتها

تعرف الحكومة الالكترونية على انها الكيان التنظيمي الذي تشكله الدول من اجل إدارة شؤون البلاد واتخاذ القرارات الستراتيجية المتعلقة بالمستقبل السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، حيث تغطي هذه الادارة مجالات التخطيط الاستراتيجي الاقتصادي والعسكري والامني وتنمية الناتج القومي وتعليم المواطنين والمحافظة على صحتهم وتحسين ظروف معيشتهم وادارة الازمات وتنمية علاقات البلاد مع العالم الخارجي الى غيره من المهام المتعددة .. ومنه فتعريف الحكومة الالكترونية هي استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحسين اسلوب اداء الخدمات الحكومية.

الفرع الاول

مفهوم الحكومة الالكترونية

تتعدد التعاريف المستخدمة للحكومة الالكترونية نظراً لشمولها للعديد من المجالات ، وفي ما يلي بعض التعاريف التي حاولت تعريف الحكومة الالكترونية :

اولاً:من منظور القانون الدولي العام

في هذا الاطار عرف البنك الدولي الحكومة الالكترونية سنة 2004 استخدام تكنولوجيا المعلومات من قبل المؤسسات الحكومية مثل الشبكات الحكومية الواسعة النطاق ،الانترنت وغير ذلك... ،التي لديها القدرة على تحويل العلاقات مع الافراد والمؤسسات وغيرها مع القطاع العام الحكومي ويمكن لهذه التقنيات ان تخدم مجموعة متنوعة من الغايات كتحسين تقديم الخدمات الحكومية للمواطنين وتحسين التفاعل مع قطاع الاعمال وتمكين المواطن من خلال الوصول الى المعلومات او ادارة حكومية اكثر كفاءة ،وبالتالي تكون الفائدة الناتجة من ذلك (قلة الفساد وشفافية اكثر ،اضافة لخفض التكاليف والانفاق وزيادة الارادات [1].

---

(١)زين الدين محمد عبد الهادي، الحكومة الالكترونية في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الادارية ،٢٠٠٥،ص٦

وتبعاً لذلك ووفقاً لما سبق يمكن القول ان الحكومة الالكترونية مرتبطة بصورة اساسية بالادارة بصفة عامة ، حيث تتسم بدرجة عالية من الاعتمادية المتبادلة والمتكاملة ، تسمح بالتبادل المؤثر بين اجهزة الحكومة الإلكترونية وغيرها من المنظمات الاجتماعية (افراد ومؤسسات) [١]
كما عرفتها المنظمة العربية للتنمية الادارية بانها عملية استخدام المعلومات العريضة والانترنت والاتصال عبر الهاتف الجوال لامتلاكها القدرة على تغيير وتحويل العلاقات مع المواطنين ورجال الاعمال ومختلف المؤسسات الحكومية [٢]
هذا من ناحية ومن ناحية اخرى عرفت المجموعة الاوربية الحكومة الالكترونية بانها استخدام تكنولوجيا الاعلام والاتصال في الادارات العمومية بحيث تقترن مع تغيير على مستوى التنظيم والقدرات الجديدة للمستخدمين ، الغاية منها تحسين الخدمات العمومية ، تقوية الممارسات الديمقراطية ودعم السياسات العمومية [٣]

ثانياً: من وجهة نظر الفقه

بالرجوع الى تعريف الحكومة الالكترونية من وجهة نظر الفقه نجد ان هذا الاخير اختلف في تعريفها حسب وجهة نظر كل فريق ، حيث ذهب جانب من الفقه الى تعريف الحكومة الالكترونية بانها استخدام تكنولوجيا المعلومات الرقمية في انجاز المعاملات الادارية وتقديم الخدمات المرفقية، والتواصل مع الموظفين بمزيد من الديمقراطية [٤] كما يعرفها البعض بانها قدرة القطاعات الحكومية المختلفة على توفير الخدمات الحكومية التقليدية للمواطنين بوسائل الكترونية وبسرعة وقدرة متناهين، وبتكاليف ومجهود اقل من خلال موقع واحد على شبكة الانترنت [٥] مع ضمان سرية وأمن المعلومات المتناقلة معتمدة على مبدأين هما:
_المبدأ الاول تقني: ويتمثل في إعداد المعلومات الكترونياً عبر شبكة الانترنت وضمان دقتها وسرعتها.
_المبدأ الثاني إجرائي: وبتمثل في تنفيذ المعاملات والخدمات عن بعد مع ضمان صحتها ومصداقيتها.[٦]
ووفقاً لذلك يمكن تعريف الحكومة الالكترونية في المجال الاداري بأنها (استعمال واستخدام تكنولوجيا المعلومات في ممارسة النشاط الاداري في شقيه الايجابي والسلبي بقصد تحقيق المصلحة العامة وإشباع حاجيات الجمهور بأقل جهد وفي زمن محدود.)

---

(١)طارق عبد الرؤوف محمد عامر،الإدارة الالكترونية ،دار السحاب للنشر والتوزيع،مصر،٢٠٠٧،ص٠٧
(٢) احمد شعبان علي الجلودة ،،المناقصة العامة في ظل الحكومة الالكترونية ،دار الفكر الجامعي،مصر،طبعة ٢٠١٦/ ،ص٣٠/٣١
(٣) بوشارب أحمد،مدى نجاعة التسيير الاداري في الجزائر باعتماد نظام الحكومة الالكترونية ، اطروحة دكتوراه في علوم التسيير تخصص إدارة الاعمال ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر ،٢٠١٥/٢٠١٦،ص٢٢
(٤) احمد شعبان علي الجلودة، مرجع سابق ،ص٣٠ ،
(٥) رحيمة الصغير ساعد نمديلي، العقد الاداري الالكتروني ،دار الجامعة الجديدة ،مصر ،٢٠١٠،ص٣١،
(٦)عصام عبد الفتاح مطر،الحكومة الالكترونية بين النظرية والتطبيق ،دار الجامعة الجديدة،مصر ،٢٠١٨..ص٣٥

الفرع الثاني
اهمية الحكومة الالكترونية

إن الحكومة الالكترونية تتحقق من خلال إدراك حقيقة ان العالم اليوم انتقل الى مرحلة جديدة ويرتكز على ثلاث دعائم اساسية (المساءلة،الشفافية،الحكم الصالح) بعد ان ساد في مراحل سابقة الفساد الاداري والمالي في المجتمع ومؤسساته ولأجل ذلك بدأت الدول تبحث عن بدائل جديدة فكانت الحكومة الالكترونية احدى هذه الادوات لمحاربة الفساد الاداري من جهة ،ومن جهة اخرى ما توفره هذه الاخيرة من الشفافية والوضوح في منهج علمها من خلال الوصول الى مصدر المعلومة في زمن قياسي ،ويأتي ذلك من خلال توصيل المعلومات والخدمات عن طريق قنوات متعددة اهمها الشبكة العنكبوتية (الانترنت).

إضافة الى ذلك فأن اعتماد الحكومة الالكترونية من شأنه محاربة البيروقراطية والمحاباة هذا من ناحية، ومن ناحية التخفيف من نسبة العلاقات المشبوهة وغير الشرعية المحتملة عند المسؤولين والعاملين، وهذا راجع الى ما توفره الحكومة الإلكترونية من توفر المعلومات وعلانية تداولها عبر مختلف وسائل الاتصال .اي ان الحكومة الإلكترونية تعني الانفتاح على الجمهور فيما يتعلق بهيكلة وظائف الجهاز الحكومي والسياسات المالية للقطاع العام الذي من شأنه تعزيز المسائلة والمصداقية ،الامر الذي من شأنه اقامة اقتصاد قوي وسليم.[١]

وبالنسبة للاجهزة الحكومية فأنها تتبع توصيل المعلومات والخدمات عن طريق ادارة قنوات متعددة للنقل والتوصيل ،وعلى الرغم من استمرار توصيل المعلومات والخدمات بالطرق التقليدية مثل استخدام التلفون ،الفاكس ،او الطرق اليدوية ،الا ان الهدف الاهم هو تحسين جودة الخدمات وتوفيرها .ولاشك ان الخدمات المباشرة لها ميزة فريدة تتمثل في سهولة النفاذ اليها في اي وقت ومن اي مكان به امكانيات الربط مع الشبكات المتاحة التي تقدمها.

وان من الامور المهمة التي تعد مهمة واساسية لقيام الحكومة الالكترونية انها تعد عاملاً مهماً للتخفيف من نسبة العلاقات المشبوهة وغير الشرعية المحتملة عند المسؤولين والعاملين لأنها تعتي اولا وقبل كل شيء تدفق المعلومات ،وعلانية تداولها عبر مختلف وسائل الاتصال فتساهم في تسهيل المهام المطلوبة ضد مختلف اشكال الفساد ،وتوفر تواصل المواطنين بصانعي القرارات والقائمين على الامور لتحفيزها على تطويق ومحاصرة الفساد واجتثاث جذوره بمعنى اخر ان الحكومة الالكترونية تعني الانفتاح على الجمهور فيما يتعلق بهيكل وظائف الجهاز الحكومي والسياسات المالية للقطاع العام الذي من شأنه تعزيز المسائلة وكذلك تعزيز المصداقية وحشد وتأييد السياسات الاقتصادية السليمة.[٢]

---

(١)رأفت رضوان ،الحكومة الالكترونية،مجلة مفاهيم،المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية ،ع ٥ السنة الاولى ص ٢٠

(٢)الرفاعي ،د.سحر قدوري ،بحث عن الحكومة الإلكترونية وسبل تطبيقها :مدخل استراتيجي ،الجامعة المستنصرية ،بغداد بحث منشور في مجلة اقتصاديات افريقيا ،العدد السابع ،٢٠٠٩ ص٣٠٩

المطلب الثاني
خطة عمل الحكومة الالكترونية واهدافها

الهدف الاستراتيجي للحكومة الإلكترونية يتمثل في دعم و تبسيط الخدمات الحكومية لكل الاطراف المعنية والمتمثلة في الحكومة والمواطنين ومنظمات الاعمال ،واستخدام تقنية المعلومات والاتصالات يساعد في ربط كل الاطراف الثلاثة معاً وتدعيم الانشطة والعمليات،اي انه في الحكومة الالكترونية تساند الوسائل الالكترونية وتسهم في تدعيم جودة الاعمال التي تقدمها للاطراف الثلاثة المعنية ،وعلى ذلك فأن اهداف الحكومة الالكترونية الى حد كبير اهداف الحكومة الجيدة.

الفرع الاول
خطة عمل الحكومة الالكترونية في العراق

ترتكز خطة العمل الاستراتيجية للحكومة الالكترونية على عشرة عناصر اساسية من الضروري تناولها لتسليط الضوء على التأثير التحويلي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ،والعناصر العشر لتي شملتها خطة العمل مترابطة معاً بشكل وثيق ،مما يتيح الفرصة لتنفيذ المجالات ذات الاولوية بأسلوب متكامل ،وتم تحديد النشاطات الرئيسية ذات الأولوية لكل عنصر من العناصر الاساسية العشرة على اساس التشاور بين اصحاب المصلحة المتعددين ،والعناصر العشرة هي:

1. التوعية والاتصالات والالتزام.
2. بناء القدرات البشرية.
3. التخاطب البيئي والمعايير.
4. المؤسسات وادارة التغيير.
5. الاطار القانوني.
6. البنية التحتية والاتصالات.
7. ادارة الموارد المالية.
8. المراقبة والتقييم.
9. إيصال الخدمات للمواطن.
10. البيانات وانظمة المعلومات.

وإن خطة العمل وضعت لضمان الحصول على التزام حقيقي من القادة السياسيين في جميع انحاء العراق ،فأن تعريف القيادة بممارسات الحكومة الالكترونية والقيمة التي جلبتها الحكومة الإلكترونية لعملية الحكومة يصنع فرقاً في تعزيز التزام القادة ،ومن اجل دفع عمليات التحول المحتومة للمؤسسات ،ويجب ان يكون هؤلاء القادة قادرين على الالتزام امام الجميع.

ومع ذلك ،هناك حاجة الى وجود آلية تنسيق قوية بدعم من القيادة الملتزمة في مركز برنامج الحكومة الالكترونية لتنسيق العملية بين مختلف الوزارات والإدارات ،وكذلك بين مختلف مستويات الحكومة على المستوى المركزي والمحلي.

وعلى الصعيد الاخر ،يعتبر التواصل مع المواطنين واجب وضرورة للحكومات ،فمن الضروري قبول وفهم الحكومة الالكترونية من قبل جميع اصحاب المصلحة لضنان تدفق فوائدها للمجتمع ككل.

ومن الضروري المحافظة على سلامة نقل وتخزين المعلومات الالكترونية لضمان ان يسبق الحكومة الالكترونية تغييرات في النظام القانوني لحماية المعلومات والخصوصية في البيئة الرقمية

.وفي الوقت نفسه ،تحتاج القوانين الجنائية الى تحديث لدمج الجريمة الالكترونية ،وسرقة البيانات الالكترونية ،ويجب تعديل تشريعات حقوق الملكية الفكرية لتشمل حماية ملكية المحتوى الالكتروني ،ومن المؤكد بشكل اوضح ان العراق يجب ان يكيف الاطار التشريعي لتطبيق "المكافئ الالكتروني" للإجراءات الورقية التقليدية ،مثل الهوية الشخصية والتوقيع والايداع ،
ولذلك ينبغي ان تحدد التشريعات انواع و معايير التوقيعات الالكترونية والمصادقة الإلكترونية وتنظم حفظ السجلات الإلكترونية.

بالإضافة الى ذلك ،يتطلب المضي قدما نحو مزيد من تبادل المعلومات داخل وبين الحكومات ،التي تتطلبها الحكومة الالكترونية، عبر تشريع ينظم ويجيز الوصول الى هذه المعلومات ومطابقة البيانات.
ويمكن تسهيل إمكانية الوصول إلى الحكومة من قبل المواطنين وإلى المواطنين من قبل الحكومة عن طريق الحلول القانونية التي يمكن ان تؤثر على توافر وسهولة الوصول الى خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية ،مثل تحرير سوق الاتصالات الشكلية واللاسلكية ،وإنشاء منظمين مستقلين ووضع تدابير تنظيم مؤيدة للمنافسة .
وهناك اصلاحات اخرى ثبت انها ضرورية لتنظيم التنظيم الداخلي للحكومة ،بهدف تسجيل اعتماد الحكومة الالكترونية ، وعلي وجه الخصوص ، يمكن لعملية تبسيط الاجراءات الادارية ان تزيل الحواجز التي تعوق تطبيقها.

وبناء على ذلك ، واوصت اللجنة التوجيهية الوزارية للحكومة الالكترونية التي يترأسها معالي وزير العلوم بالنشاطات التالية دعماً للحكومة الإلكترونية في مجال الاطار القانوني:
-متابعة اقرار قانون الهيئة الوطنية للمعلوماتية
-تشكيل لجنة فرعية متخصصة لرسم الاطار القانوني والقيام بما يأتي :
- دفع القوانين الجاهزة والمكتملة للتشريع في البرلمان .
- مراجعة مسودات القوانين.
- تحديد اولويات تشريع القوانين في مجلي النواب والتي لايوجد فيها تعارض متابعة القوانين التي لم تكتب ولم تشرع الى الان.

الفرع الثاني

اهداف الحكومة الالكترونية

ان للحكومة الالكترونية عدة اهداف منها:

• تقديم الخدمات للمواطنين المحليين وحصولهم على الخدمة السريعة وغير المكلفة ، وتمكين المواطنين من ممارسة الديمقراطية ومشاركتهم في جميع القضايا ، كما تعمل على زيادة كفاءة الوحدات المحلية مما يترتب عليها توفير الوقت وخفض الزمن اللازم لإنجاز المعاملات. [١]

• تحقيق الاتصال الفعال ، وتقليل من التعقيدات الادارية .[٢]

• خلق بيئة عمل افضل اي باستخدام تقنيات المعلومات والاتصال في المؤسسات وتأسيس بنية تحتية للحكومة الالكترونية تساعد على العمل بكل يسر وسهولة من خلال تحقيق الانسيابية والتفاعل وتحسين واجهة التواصل بين الحكومة وجهات العمل الاخرى .[٣]

• تحسين الاداء في المرافق العمومية بشكل عام[٤] من خلال تدعيم فرص التنمية والاصلاح الاداري والاقتصادي إذ انه باستطاعة الحكومة الالكترونية مساعدة المرافق العمومية الاقتصادية او ذات الطابع الصناعي والتجاري بغض النظر عن طابعها القانوني الانتقال الى الشبكة للحصول على الخدمات والمتطلبات،اي ان الحكومة الإلكترونية تقدم فرصاً لتطوير إمكانيات وقدرات ومهارات مؤسسات الاعمال وغيرها بما يمكنهم من تحقيق مستويات اعلى من الانتاجية ومساندة الاداء الاحسن .[٥]

• إجتذاب الاستثمارات من خلال تحديد الفرص الاستثمارية القائمة وهذا عكس الحكومة التقليدية القائمة على دعائم ورقية محسوسة وملموسة ولعل اهم مثال على ذلك في ابرام الصفقات العمومية ،حيث جرت العادة على الاعلان عن الصفقة يتم عن طريق النشر في الجرائد اليومية ..

اما في نطاق الحكومة الالكترونية ،فأن الاعلان يتم عن طريق موقع الادارة صاحبة المشروع او البوابة الالكترونية للصفقات العمومية مما يتيح للكثير من المتعاملين الاقتصاديين الاطلاع على الاعلان ولاسيما المتعامل الاقتصادي الاجنبي ..

وتحقيق هذه الاغراض ومايندرج في نطاقها من أغراض فرعية لايمكن ان ينجز دون اعتماد استراتيجية واضحة في بناء الحكومة الالكترونية.

---

(١)سمير، عبد الوهاب،الاتجاهات المعاصرة للحكم المحلي والبلديات في ظل الادوار الجديدة للحكومة ،ورقة عمل مقدمة في ملتقى الحكم المحلي والبلديات في ظل الادوار الجديدة للحكومة والمنعقد في الاسكندرية ،مصر،٢٠٠٨،ص٧٠

(٢)عبد الفتاح ،حجازي،الحكومة الالكترونية ونظمها القانونية ،دار الفكر للنشر،٢٠٠٤،ص١٠٠

(٣)محمد فتحي،محمود،الحكومة الالكترونية الشروع المبكر ..ورقة عمل مقدمة الى المؤتمر السنوي للعام السابع للأبداع والتجديد في الادارة ،المقام في الدار البيضاء في المملكة العربية المغربية ،الادارة العربية وتحقيق اهداف التنمية في الالفية الثالثة ،منشورات المنظمة العربية الادارية ،مصر،٢٠٠٦،ص١١٨

(٤)ماجد راغب الحلو ، الحكومة الالكترونية والمرافق العامة ، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الاول المنعقد من ٢٦ الى ٢٨ ابريل سنة ٢٠٠٣ حول الجوانب القانونية والامنية للعمليات الالكترونية ،اكاديمية شرطة دبي ،مركز البحوث والدراسات ،الامارات العربية المتحدة ،ص٠٧

(٥)سحر قدوري الرفاعي ، الحكومة الالكترونية وسبل تطبيقها ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، الجامعة المستنصرية ، العراق ، عدد ٧ ،ص٣١١

المبحث الثاني
ماهية العقد الالكتروني

لعقد الإلكتروني يبرم دون حاجة إلى التواجد المادي للأطراف أي عدم وجود مجلس للعقد حقيقي بل افتراضي فقط، فهو بذلك يندرج ضمن طائفة العقود المبرمة عن بعد، حيث يتم تبادل الإيجاب والقبول عبر شبكة الإنترنت لذلك فهو فوري ومعاصر. والعقد الإلكتروني تعتمده التجارة الإلكترونية كأساس لها ويرتبطان ارتباطا وثيقا، إلا أن وجه الاختلاف بينهما يكمن في الوسيلة التي ينعقد بها كل واحد منهما.

المطلب الاول
مفهوم العقد الالكتروني وطرق ابرامه

العقد الإلكتروني يستوجب الطريقة الإلكترونية عبر شبكة دولية مفتوحة للاتصال عن بعد وتتميز العقود الادارية بصفة عامة بخصوصيتها نظراً لتعلقها بالمصلحة العامة ولذلك تنفرد الادارة بسلطة صياغة العقد قبل ابرامه ، إلا انه ونظراً لتطبيق نظام الحكومة الالكترونية في جميع المجالات أصبح من اللازم تعريف العقد الاداري الالكتروني لذا سنتناول تعرفه في الفرع الاول من هذا المطلب

الفرع الاول
مفهوم العقد الالكتروني الاداري وخصائصهُ

عرف جانب من الفقه العقد الالكتروني بأنه "ذلك العقد الذي ينطوي على تبادل للرسائل بين البائع والمشتري ، والتي تكون قائمة على صيغ معدة سلفاً ومعالجة الكترونياً ، وتنشأ التزامات تعاقدية ،[١] او هو اتفاق يتلاقى فيه الايجاب والقبول بشأن الاموال والخدمات ،عبر شبكة دولية للاتصال عن بعد، مسموعة ومرئية ،يترتب عنها حوار بين الايجاب والقبول"[٢]

غير ان هذا التعريف انتقد حيث انه لم يبين النتيجة المترتبة على التقاء الايجاب والقبول ، وهي إحداث أثر قانوني وانشاء التزامات تعاقدية.[٣]

كما عرف ايضا "بانه العقد الذي يتم ابرامه من خلال وسائل الاتصالات الالكترونية ، وفيه يتم التعاقد عن بعد دون تواجد مادي متزامن لطرفي التعاقد ، وذلك من خلال شبكة المعلومات الدولية ، او من خلال اي وسيلة اتصالات الكترونية كالفاكس او التلكس ، او التلغراف." [٤]

كذلك توجد تعاريف اخرى لهذا الدخيل غلى الروابط التعاقدية التقليدية ، حيث عرفه الدكتور احمد عبد الكريم سلامة "بأنه ذلك العقد الذي تتلافى فيه عروض السلع والخدمات التي يعبر عنها بالوسائط التكنولوجية المتعددة خصوصا شبكة الانترنت من جانب اشخاص متواجدين في دولة او دول مختلفة بقبول يمكن التعبير عنه من خلال تلك الوسائط بإتمام العقد "

---

(١)بلقاسم حامدي ،ابرام العقد الالكتروني ،اطروحة دكتوراه تخصص قانون اعمال ،كلية الحقوق ،جامعة الحاج الخضر باتنة ٢٠١٤/٢٠١٥ ،ص٢٧

(٢)عمر جلطي ،اثر الوسائل الالكترونية على العقد الاداري الالكتروني في التشريع الجزائري ،مجلة القانون والمجتمع ،كلية الحقوق جامعة أدرار ،عدد٢ ،ص٣

_قيدارعبد القادرصالح ،ابرام العقد الاداري الالكتروني واثباته ،مجلة الرافدين للحقوق ،العراق، مج ١٠،ع ٧٣ ٢٠٠٨،ص١٥٢

(٣)فهد المبارك الهاجري ،العقود الادارية عبر الانترنت ،رسالة ماجستير في القانون ،قسم الدراسات القانونية العليا ،جامعة عمان ،الاردن ٢٠٠٥/٢٠٠٦ ،ص٣٩

_خالد ممدوح ابراهيم ،مرجع سابق ،ص٧٣

(٤)صفاء فتوح جمعة ،العقد الاداري الالكتروني ،دار الفكر الجامعي ،مصر،ط/٢٠١٤ ،ص٤٣

كما عرف الدكتور ماجد راغب الحلو بأنه "اتفاق يبرم وينفذ جزئياً او كلياً عبر شبكة اتصالات دولية باستخدام التبادل الالكتروني للبيانات ،بقصد إنشاء التزامات تعاقدية ، وذلك بإيجاب وقبول يمكن التعبير عنهما من خلال ذلك الوسيط .[١]
ومما سبق يمكن تعريف العقد الالكتروني بأنه "العقد الذي يتلاقى فيه الايجاب والقبول عبر شبكة اتصالات دولية باستخدام التبادل الالكتروني للبيانات وبقصد إنشاء التزامات تعاقدية ،اي ان هذا الاخير هو التقاء ايجاب صادر من الموجب بشأن عرض مطروح بطريقة الكترونية ،سمعية او مرئية او كليهما عبر شبكة الاتصالات والمعلومات ،بقبول مطابق له وصادر من الطرف القابل بذات الطرق ،بهدف تحقيق عملية او صفقة معنية يرغب الطرفان في إنجازها."
وتشمل عملية التعاقد الالكتروني ،بخلاف الايجاب والقبول الالكتروني على العديد من المعاملات الالكترونية ،مثل العروض والاعلان عن السلع والخدمات وطلبات الشراء الإلكترونية ،والفواتير الالكترونية ،واوامر الدفع الالكترونية .
ويدخل في نطاق العقد الالكتروني الاتصالات والرسائل والبيانات الالكترونية المتبادلة بين منشأة خدماتية (تجارية او غير ذلك) ومنشأة أخرى .
أما بالنسبة للعقد الاداري الالكتروني ،فقد ذهب جانب من الفقه الى القول بأنه "هو تطبيق تكنولوجيا المعلومات لإدارة وتجهيز وتقسيم والابلاغ عن المشتريات الحكومية لاقتناء السلع والأشغال والخدمات الأستشارية " ،بينما عرفه جانب من الفقه بأنه "عقد إداري في المقام الأول يتم ابرامه بوسيلة الكترونية ولا يلزم أن يتم من بدايته الى نهايته بطريقة الكترونية".
بينما عرفه جانب اخر من الفقه تحت مسمى "المشتريات العامة الالكترونية" ،بينما ذهب البعض الى القول بأنه "إستخدام تكنولوجيا المعلومات خصوصا الانترنت من جانب الحكومة في تسيير مشترياتها من سلع وخدمات مطلوبة مع الموردين".[٢]
أما بالنسبة للفقه العربي فقد واكب التطور التكنولوجي ، والانتقال من مجتمع ورقي الى مجتمع لا ورقي ، حيث عرفه جانب من الفقه العقد الاداري الالكتروني "هو ذلك العقد الذي تبرمه الدولة مع دولة اخرى او شخص معنوي عام او شخص من اشخاص القانون الخاص اصالة او عن طريق تفويض صريح او ضمني من اشخاص القانون العام ،بقصد ادارة وتسيير مرفق عام ،على ان يتضمن هذا التعاقد شروطا استثنائية وغير مألوفة في القانون الخاص[٣].
كما عرفه جانب ثالث بأنه " هو عقد لا يعدو أن يكون اتفاقا يبرمه شخص معنوي عام بوسائل الكترونية كليا او جزئيا ، بقصد تسيير مرفق عام او تنظيمه ، وتتجه فيه نية الادارة الى الاخذ بأحكام القانون العام ".
وتبعا لذلك نرى ان العقد الالكتروني هو كل رابطة تعاقدية تبرم وتنفذ كليا او جزئيا بأي وسيلة الكترونية ، ويكون أحد الاشخاص المنصوص عنهم في ظل التشريع والتنظيم المعمول بهما طرفا فيها اصالة عن نفسه تو بموجب وكالة يهدف من خلالها الى ممارسة نشاط ايجابي تحقيقا للمصلحة العامة واشباع حاجات الجمهور ، متبنيا وسائل القانون الاداري من خلال تضمين هذه الرابطة شروطا او بنودا استثنائية غير مألوفة لدى روابط القانون الخاص.

---

(١)فيصل الشوابكة ،النظام القانوني للعقد الاداري الالكتروني ،مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الاقتصادية والادارية،فلسطين ع ٢ ، ص٣٣٩
_قيدار عبد القادر صالح ،مرجع سابق ،ص٤٤
_رحيمة الصغير ساعد نمديلي ،مصدر سابق،ص٤٤
(٢)حازم صلاح الدين عبدالله ، تعاقد جهة الادارة عبر الانترنت،رسالة دكتوراه في القانون،كلية الحقوق،جامعة بني سويف،مصر ،٢٠١١،ص٥٧ وما بعدها
(٣)رحيمة الصغير ساعد نمديلي، مرجع سابق ، ص٥٤

اما خصائص العقد الاداري الالكتروني فهي كالآتي:

اولاً: ان يكون شخص معنوي عام طرفاً في العقد

من البديهي ان العقد الذي لا تكون الإدارة أحد اطرافه لا يجوز بأي حال من الاحوال اعتباره من العقود الإدارية ، ذلك ان قواعد القانون العام ، انما وضعت لتحكم نشاط الادارة لا نشاط الافراد او الاشخاص المعنوية الخاصة ، وبالتالي حتى نكون بصدد عقد إداري فلا بد ان يكون احد طرفيه شخص معنوي من اشخاص القانون العام [١] ، كما تجدر الاشارة ان مفهوم الشخص المعنوي العام لا يقتصر على اشخاص القانون العام التقليدية ، بل أتسع ليشمل كل شخص معنوي خوله القانون صلاحية التعاقد في نطاق القانون العام [٢] كالمؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري مثلاً شريطة ان تكون الصفقة المبرمة من طرف هذا النوع من المؤسسات الممولة كلباً او جزئياً من الدولة

لكن السؤال الذي قد يطرح في هذا الشأن : هل يكفي وجود الشخص المعنوي العام طرفاً في العقد لتكييف هذا الاخير على انه عقد إداري ؟

إن الاجابة عن هذا السؤال تكون بالنفي ، فوجود الشخص المعنوي العام طرفاً في العقد غير كفي لإضفاء الصبغة الإدارية على هذا العقد ، كون الادارة تستطيع الدخول في علاقات تعاقدية تظهر فيها مثلها مثل الافراد متجردة من امتيازات السلطة العامة ، وتخضع من خلالها لقواعد القانون الخاص وينعقد الاختصاص في المنازعات الناشئة عنها للقضاء العادي [٣] ، وقد أكدت المحكمة العليا هذا المعنى في قضية استرداد قرض قدمه صندوق الاعتماد البلدي للجزائر ، حيث اعلنت بأن (الاعتماد .... يرتبط بتنفيذ عقد القرض ، وبالرغم من ان هذا القرض قد قدم للسيد بن زكري بصفته موظفاً ، فأنه يحتفظ بطابع القانون الخاص ، الا اذا كان هناك نصاً مخالفاً).

ثانياً: إتصال العقد بمرفق عام

يعتبر هذا العنصر جوهرياً في اسباغ الصفة الادارية على العقود الادارية لذلك يتوجب ان يتصل العقد بمرفق عام ، فالمرفق العام من الناحية العضوية يعني الهيئة او المؤسسة التي تعمل على إداء الخدمات وإشباع الحاجات العامة ويتعلق هذا التعريف بالادارة او الجهاز الاداري ، اما من الناحية الموضوعية فيعني النشاط الصادر عن الادارة الذي يهدف الى اشباع الحاجات العامة والذي يخضع لتنظيم واشراف ورقابة الدولة ، وعلى ذلك يمكن القول أن المرفق العام هو في حالة سكون المنظمة التي تقوم بنشاط معين ، اما في حالة حركة فهو النشاط الذي بهدف الى اشباع الحاجات العامة وفي هذا الإطار عرف الاستاذ (ريفيرو) (Rivero) المرفق العام بمعناه الوظيفي بأنه (نشاط يهدف الى تحقيق الصالح العام) ، بينما عرفه الدكتور طعيمة الجرف بأنه (نشاط تتولاه الادارة بنفسها أو يتولاه فرد عادي تحت توجيهها ورقابتها وإشرافها بقصد إشباع حاجات عامة للجمهور) ، لكن نتيجة للتطورات والتي أدت إلى ظهور مرافق عامة اقتصادية وتجارية التي يمكن ان تدار بواسطة الأفراد أو المشروعات الخاصة مما أدى إلى انفصال العنصر العضوي عن الموضوعي وأصبح من حق الإدارة أن تنظم نشاطاً معيناً في صورة مرفق عام وتعهد به الى الافراد فيتوافر فيه العنصر الموضوعي دون العضوي .

---

(١)منصور محمد احمد منصور ، مفهوم العقد الاداري وقواعد ابرامه ،(بدون دار نشر) ،كلية الحقوق ، جامعة المنوفية ، ط الثانية ،٢٠٠٢ ، ص٨٦

(٢)محمد وليد العبادي ، الاختصاص القضائي لمنازعات العقود الادارية (دراسة مقارنة) ،مجلة المنارة ،الاردن ، مج ٧ ، ع ٣ ،٢٠٠١ ،ص١٤

(٣)محمد سعيد حسين امين ، العقود الادارية ، (بدون دار نشر) ، كلية الحقوق ، جامعة عين الشمس ، ٢٠٠١،ص٦

وفي هذا الاتجاه اعترف القضاء الاداري في مصر للمرافق الاقتصادية بصفة المرافق العامة واخضعها لقواعد القانون العام .
وعلى العموم يمكن تعريف المرفق العام بأنه (النشاط الذي تتولاه الدولة أو الاشخاص العامة الأخرى ، مباشرة او تعهد به لآخرين كالأفراد او الأشخاص المعنوية الخاصة ، ولكن تحت إشرافها ومراقبتها وتوجيهها وذلك لإشباع حاجات ذات نفع عام تحقيقاً للصالح العام) ، كما تعتبر فكرة المرفق العام هي الفكرة التي بررت وجود قواعد قانونية متميزة تطبق في المجال الاداري .

الفرع الثاني
طرق ابرام العقد الالكتروني

اولاً) الاساليب التقليدية لإبرام العقد الالكتروني

1. اسلوب الممارسة في العقد الاداري الالكتروني

يعد هذا الاسلوب الذي تتبعه الادارة من الاستثناءات الواردة التي ترد على القاعدة العامة في التعاقد بطريق المناقصة ، وبهذا الاسلوب تقوم الادارة بالتفاوض مع عدد من الافراد والشركات للتعرف على اسعارهم لكي تختار من بينهم من تتعاقد معه ، وتتمتع في ذلك بحرية كبيرة على خلاف الحال بالنسبة للتعاقد بطريق المناقصة.
والممارسة قد تكون عامة وقد تكون محدودة ، فتكون عامة حين تقوم الادارة بالإعلان عن الممارسة حتى تستطيع ان تتفاوض مع عدد كبير من المتنافسين ، وتكون محدودة عندما تقتصر الادارة المفاوضة على عدد محدد تختاره ، وقد تكون الممارسة داخلية ، تتم داخل البلاد ، وقد تكون خارجية عندما تتم خارجها[1].
ويتم الاعلان عن الممارسة على غرار الاعلان الخاص بالمناقصة العامة ، وبالتالي يقتضي الامر الاعلان عن الممارسة في صحيفة او صحيفتين واسعتي الانتشار ، كما يجوز الاعلان في وسائل الاعلام الاخرى بشرط موافقة السلطة المختصة.
وفي شأن الممارسات المحدودة فأن القاعدة العامة هو توجيه الدعوة الى اكبر عدد ممكن من المشتغلين بنوع النشاط موضوع الممارسة والمقيدين بسجل الموردين والمقاولين ، لكي يقدموا عروضهم وذلك بواسطة البريد الموصى عليه بعلم الوصول .
اما بالنسبة لتقديم العطاءات في الممارسة فأنه وتأسيساً على مبدأ حرية المنافسة فإن الامر يتطلب ان يتوجه جميع المقاولين والموردين ، الذين تتوفر فيهم الشروط القانونية بالتقدم الى جهة الادارة بعطاءاتهم ، وفي مجال العقد الاداري الإلكتروني ، ووفقاً للقانون الفرنسي يكون تقديم العطاءات اما عن طريق الوسائط الالكترونية او عن طريق البريد الالكتروني العادي ، ومهما تكن الوسيلة فيجب ان تكون العطاءات موقعة سواء من اصحابها او من الممثل القانوني عن طريق التوقيع الالكتروني في حالة اختيار اسلوب الوسائط الالكترونية .

(١)د.محمد فؤاد عبد الباسط،اعمال السلطة الادارية ،كلية الحقوق،جامعة الاسكندرية،١٩٨٩،ص٣٧٩.

ولخصوصية العقد الإداري الالكتروني فإننا نرى وفي مجال تقديم العطاءات انه من الطبيعي أن يخضع لنظام خاص يتميز عن إجراءات إبرام العقود الادارية التقليدية.
اما بشأن البت في العطاءات فإن القواعد العامة هي التي تطبق في هذا المجال ، وبالتالي فأنه بعد الاعلان عن الممارسة وتقديم العطاءات عبر شبكة الانترنت يقوم الشخص المعنوي العام بنشر قائمة المرشحين المقبولة عروضهم على شبكة الانترنت ، ثم التفاوض معهم للوصول إلى افضل العروض فنياً ومالياً.
وفي مجال ارساء الممارسة ولكون القوانين لم تشر الى هذه الحالة ، الامر الذي يقتضي العودة الى القواعد العامة ، وبالتالي فإن انعقاد العقد الاداري الالكتروني يكون بعلم وصول اخطار السلطة المختصة بإبرام العقود الإدارية إلى المرشح المقبول ، وتأكيده بوصول هذا القبول من طرف الجهات المختصة بتوثيق العقود وهي مقدم خدمة التوثيق حسب التوجيهات الاوربية ، والقانون الفرنسي ، وبالتالي يكمن دور هذه الجهة في توثيق العقد الاداري الالكتروني ، وإعطائه الحجية القانونية لها ليكون حجة على الجميع.

2. **اسلوب الاتفاق المباشر لإبرام العقد الاداري الالكتروني**

وفقاً لهذا الاسلوب تقوم الادارة بالتعاقد مباشرة مع شخص معين أو شركة معينة بدون الالتزام بإجراءات مسبقة كما هو الحال بالنسبة للمناقشة او الممارسة ، ويشترك هذا الأسلوب مع اسلوب الممارسة في كونه استثناء عن الأصل العام في التعاقد بطريق المناقصة وفي ان الادارة تتمتع بصدده بحرية كبيرة في اختيار التعاقد معها لا يقيدها في ذلك سوى اعتبارات الصالح العام [١].
وتلجأ الادارة الى هذا الاسلوب في حالات الاستعجال وكذلك في حالة رغبة الإدارة في القيام بدراسات او تجارب معينة قبل تحديد صورة العقد النهائية [٢].
واسلوب الاتفاق المباشر مع احد المرشحين لا يتم على وفق توصيات لجنة البت ال السلطة المختصة وانما يتم مباشرة بين الشخص العام والمرشح وذلك بإعلان ايجابه الالكتروني من خلال شبكة الويب او البريد الالكتروني وتقوم الادارة بعدها بالتفاوض مع المتعاقد بإرسال القبول من خلال الوسيط الإلكتروني ، فينعقد العقد بمجرد علم المرشح بذلك[٣].

3. **اسلوب التحاور التنافسي لإبرام العقد الإداري الالكتروني**

ويقصد بهذا الاسلوب ان تقيم الادارة الراغبة في التعاقد منافسة بين عدة مرشحين على وفق قواعد تعدها مقدماً مع ترتيب المتقدمين ولكن بدون إلزام بالنسبة للإدارة فالإدارة في هذا الاسلوب لها مطلق الحرية في ان تختار الافراد الذين تسمح لهم بالاشتراك في المنافسة وبالنسبة لإجراءات التفاوض والبت تتم عن طريق البريد الالكتروني وشبكة الانترنت وعروض المرشحين تقدم الى الادارة بعد إجراء المنافسة ،حيث تطلب الادارة من المرشح الذي استطاع ان يحصل على رضاها تقديم عرضه لتقدم بشأنه تقريراً الى لجنة خاصة خلال (١٥) يوما بعد غلق التنافس ، وبعد اعتماد السلطة المختصة لقرار اللجنة ، يتم العقد بأخطار قبول اللجنة المختصة لإيجاب المرشح عن طريق البريد الالكتروني [٤].

---

(١)د. سليمان الطماوي ،الاسس العامة للعقود الإدارية ، دراسة مقارنة ،ط٤ ،دار الفكر العربي ،١٩٨٤،ص٢٨٧_٢٨٨
(٢)د. سليمان الطماوي ،المصدر نفسه ،ص٢٨٨
(٣)د. ماجد راغب الحلو، العقد الاداري الالكتروني ، دار الجامعة الجديدة ،الاسكندرية ،٢٠٠٧،ص١٠٨
(٤)د. ماجد راغب الحلو ،المصدر نفسه ،ص١١٠

ثانياً)الاساليب الحديثة لإبرام العقد الاداري الالكتروني

وتتم عن طريق المزايدة الالكترونية :

يقصد بالمزايدات الالكترونية ذلك الاجراء الذي يتقدم بموجبه المرشح لإبرام العقد الاداري بعطاء الثمن عن طريق وسيط الكتروني ،وفي مدة زمنية يحددها الشخص العام ويعلم بها مسبقاً جميع المرشحين ، وبالتالي فإن هذا النوع من المزايدات لا يختلف عن المزايدات العلنية المعروفة في القانون المدني ، من خلال التنافس بين المرشحين على منقولات معينة واثمان مختلفة تكون في جلسة علنية يعرفها جميع الموردين ، في حين تختلف مع المزايدات الالكترونية بأنها منصبة على عقود التوريد ، وتريد الادارة الحصول على ثمن اقل لتوريد منقولاتها.

ولقد ظهر هذا النوع من المزايدات لأول مرة في هولندا ، اذ يتقدم المرشحون بعطاءاتهم في مظاريف مغلقة وبطريقة سرية الى الادارة ، ويقوم محافظ البيع بالمزاد العلني بالإعلان عن بدء المزاد العني عن طريق شبكة الانترنت ، ثم يبدأ التنافس بينهم حتى التوصل الى الثمن الاقل ورسوا المزاد على ذلك .

والجدير بالملاحظة انه يتوجب على الادارة في اسلوب المزايدات الإلكترونية إتباع جميع الاجراءات الخاصة بالإعلان عن المزايدة ، فضلا عن اتباع اجراءات الممارسات والتحاور التنافسي والاتفاق المباشر .

المطلب الثاني

اثبات العقد الاداري الالكتروني وتطبيقاته في العراق

إن من أبرز مزايا العقد الإداري الإلكتروني انه ذلك العقد الذي يبرم عن طريق الوسائل الالكترونية ، وبالتالي تثار مشكلة كيفية اثبات هذا العقد امام القضاء ، ولكون ان الاثبات بالكتابة الالكترونية والمحررات الالكترونية والتوقيع الالكتروني يشكل اهمية خاصة في موضوع بحثنا ، لذلك سنقوم ببحث هذا المشكلة في هذا المبحث مع بيان تطبيقات العقد الاداري الالكتروني في العراق.

الفرع الاول

إثبات العقد الاداري الالكتروني

هناك شروط يوجب توفرها في المحررات الالكترونية لغرض إثبات العقد الاداري الالكتروني سوف نسلط الضوء عليها في هذا الفرع وعلى النحو الآتي:

اولاً: شروط الكتابة الالكترونية لإثبات العقد الاداري الالكتروني

أ) وجوب ان تكون الكتابة قابلة للقراءة

حتى يمكن الاحتجاج بمضمون المحرر المكتوب في مواجهة الآخرين فأن المحرر يجب ان يكون مقروءاً ، وبالتالي يجب ان يكون المحرر الكتابي مدوناً بحروف او رموز معروفة ومفهومة للشخص الذي يراد الاحتجاج عليه بهذا المحرر.

فاذا مارجعنا الى المحررات الالكترونية نجد ان هذه المحررات يتم تدوينها على الوسائط بلغة الالة التي لايمكن ان يقرأها الإنسان بشكل مباشر وانما لابد من ايصال المعلومات في الحاسب الالي الذي يتم تغذيته ببرامج لها القدرة على ترجمة لغة الآلة.
ولقد اكدت المواصفات الخاصة بالمحررات والصادرة عن منظمة المواصفات العالمية ISO هذا المعنى حين اشارت ان المحرر هو مجموعة المعلومات والبيانات المدونة على دعامة مادية ..يسهل قراءتها مباشرة عن طريق الانسان او باستخدام آلة مخصصة لذلك[١].

وتأسيساً على ما تقدم نرى ان الكتابة الالكترونية في مجال إثبات العقد الاداري الإلكتروني لابد ان تتوافر فيها شروط الكتابة العادية ، طالما ان المشرع لم يفرق بين الكتابة العادية والكتابة الالكترونية.

ب) استمرارية الكتابة الالكترونية

يشترط لإعداد الكتابة في الإثبات ان يتم التدوين على وسيط يسمح بثبات الكتابة عليه واستمرارها بحيث يمكن الرجوع الى المحرر كلما كان ذلك لازماً لمراجعة بنود العقد او لعرضه على القضاء عند حدوث خلاف بين اطرافه .
فاذا ما كانت الوسائط الورقية بحكم تكوينها المادي تسمح بتحقيق هذه الشروط ، فان استخدام الوسائط الالكترونية يثير التساؤل عن مدى تحقيق هذا الشرط حتى يمكن اعتبارها من قبيل المحررات الكتابية ، وفي هذا الصدد فأن الخصائص المادية للوسيط الالكتروني قد تمثل عقبة في سبيل تحقيق هذا الشرط ، ذلك ان التكوين المادي والكيميائي للأقراص الممغنطة المستخدمة في التعاقد عن طريق الانترنت تتميز بقدر من الحساسية بما يعرضها للتلف السريع عند اختلاف قوة التيار الكهربائي او الاختلاف الشديد في درجة حرارة تخزين هذه الوسائط ، وهي بذلك تعد اقل قدرة من الاوراق على الاحتفاظ بالمعلومات لمدة طويلة.

ومع ذلك فأن هذه الصعوبة قد امكن التغلب عليها باستخدام اجهزة اكثر قدرة وبالتالي يمكنها الاحتفاظ بالمعلومات لمدة طويلة ربما تفوق قدرة الاوراق العادية التي تتأثر هي الاخرى بعوامل الزمن وقد تتآكل بفعل الرطوبة او الحشرات نتيجة لسوء التخزين [٢].

يتضح مما تقدم ان عقبة الاحتفاظ بالمحرر المكتوب لفترة طويلة من الزمن يسمح بالرجوع اليه كلما كان ذلك لازما أمكن للتكنولوجيات الحديثة ان تتغلب عليها مما يعني ان المحرر العرفي يستوفي بذاته متى استخدمت هذه التكنولوجيات شرط استمرارية الكتابة على الوسيط.

ج) عدم قابلية الكتابة للتعديل او بإتلاف المحرر او ترك اثر مادي عليه:

إن هذا الشرط مرتبط اساساً بسلطة القاضي التقديرية لقبول الدليل او رفضه ، فحرية الإثبات في المنازعات الإدارية هو ابرز سمة يتمتع بها العقد الإداري الالكتروني كميزة عن المنازعات المدنية التي يتقيد فيها القاضي بطرق ووسائل معينة طبقاً لقانون الإثبات .

---
(١)د. ماجد راغب الحلو ، المصدر السابق ،ص ١٤٥
(٢)د. حسن عبد الباسط جميعي ، اثبات التصرفات القانونية التي يتم ابرامها عن طريق الانترنت ، دار النهضة العربية ، القاهرة ،٢٠٠٠، ص٢١

وتأسيساً على ذلك فإن تقدير قوة المحرر الكتابي في الإثبات يتحدد في ضوء السلامة المادية للمحرر وعدم إدخال تعديلات عليه بالإضافة او المحو او بالتحشير ، الا بظهور اي عيوب مادية في المحرر ، فاذا حدثت تلك التعديلات فإن ذلك يجب ان يكون له اثر مادي ظاهر على المحرر حتى يمكن للقاضي تقدير ما يترتب على ذلك من آثار قانونية ، فإذا ما كانت العيوب المادية التي يتم استظهارها تؤثر على قوة المحرر في الاثبات مؤدية الى انقاصها بل والى اسقاطها بحسب الاحوال فإن ذلك يفهم منه وبالضرورة ان المحرر الكتابي يجب ان يكون غير قابل للتعديل او الاضافة الا بظهور ما تم ادخاله اليه من تعديلات حتى يمكن تقدير قيمته في الاثبات.

فبالنسبة للمحررات المدونة على اوراق فإن التدوين الكتابي بالأحبار التي تنطبع عليه يتصل كيميائياً بالتركيب المادي لهذه الاوراق بحيث لا يمكن فصلهما الا بإتلاف الاوراق او إحداث تغييرات مادية يسهل التعرف عليها بالمناظرة او من خلال الخبرة الفنية.

وعلى خلاف ذلك فإن الكتابة على الوسائط الالكترونية فأنها ستفقد بحسب الأصل هذه القدرة ، فالأصل في التدوين على الوسائط الالكترونية هي قدرة كل طرف من الاطراف على تعديل مضمون المحرر واعادة تنسيقه بالإضافة او الالغاء او المحو بدون ان يظهر لهذا التعديل اي أثر مادي يمكن اكتشافه.

ومع ذلك فأن التطور الالكتروني قام بحل هذه المشكلة ايضاً عن طريق استخدام برامج حاسب آلي بتحويل النص الذي يمكن التعديل فيه الى صورة ثابتة لا يمكن التدخل فيها او تعديلها ويعرف هذا النظام باسم (Document image processing).

ثانياً: شروط التوقيع الإلكتروني لإثبات العقد الإداري الإلكتروني

أ) اشتراط ان يكون التوقيع مميزاً لشخص صاحبه:

حتى يتيح التوقيع الالكتروني آثاره القانونية لابد أن يعبر عن هوية صاحبه ، وليس معنى ذلك أن التوقيع الالكتروني يغني او يحل محل بطاقة الاثبات الشخصية ، كما لا يعني ذلك ان يحل التوقيع الالكتروني محل الاسم المستعار ، ولكن المقصود بمعرفة هوية الموقع من خلال التوقيع الإلكتروني محل الاسم المستعار ، ولكن المقصود بمعرفة هوية الموقع من خلال التوقيع ان تكون وسيلة التوقيع الإلكتروني تحت سيطرة الموقع وحده دون غيره.

ب) ضروة ان يكون التوقيع مقروءاً وان يكون وجوده متصف بالاستمرارية:

ليس التوقيع إلا شكلاً خاصاً من اشكال الكتابة ، وهو بالتالي يخضع لذات الشروط التي تخضع لها الكتابة من حيث إمكان الاطلاع عليه وقراءته سواء بشكل مباشر او عن طريق إستخدام آلة معينة (كالحاسب الآلي).

كذلك يجب ان يتم تحرير التوقيع بشكل يسمح بالرجوع اليه طوال الفترة الكافية لاستخدامه في الاثبات وحيث ان التوقيع وبوصفه شكلاً من أشكال الكتابة لا يتميز بأحكام مستقلة في هذا الشأن [١].

---

(١)د. حسن عبد الباسط جميعي ، المصدر السابق ،ص٣٢.

ج) اتصال التوقيع بالمحرر الكتابي:
حتى يمكن للتوقيع ان يؤدي وظيفته في اثبات إقرار الموقع بما ورد في مضمون المحرر ، فلابد ان يكون هذا التوقيع متصلاً اتصالاً مادياً ومباشراً بالمحرر المكتوب.
وبالرغم من ان العرف قد استقر على وضع التوقيع في نهاية المحرر ، الا ان ذلك ليس شرطاً من شروط وجود التوقيع أو صحته ، فالمهم أن يدل التوقيع على إقرار صاحبه بمضمون المحرر او قبوله.
ونتفق مع ما ذهب اليه البعض ، ان استخدام الأوراق وخلافاً للتوقيع الإلكتروني في كتابة المحررات المعدة للإثبات يتحقق معه اتصال التوقيع بالمحرر إتصالاً مادياً وكيميائياً لايمكن معهُ فصل احدهما عن الآخر إلا بإتلاف الوثيقة أو بإحداث تعديل في التركيب الكيميائي لكل من الاحبار او مادة الأوراق المستخدمة بحيث لا يمكن كشفهُ إلا باللجوء الى الخبرة الفنية ، وفي ظل هذه المعطيات الواقعية يستوفي التوقيع التقليدي شرط الاتصال المادي بالمحرر بمجرد وضعه على المحرر الذي سبق بيانه.

الفرع الثاني
تطبيقات العقد الاداري الالكتروني في العراق

يعتبر برنامج الحكومة الالكترونية عنصراً حيوياً لإصلاح وتحديث القطاع العام في العراق ، حيث اعتمدت الحكومة العراقية نهج متكامل للحكومة الإلكترونية لتنمية العراق على المستوى الوطني والمحلي بالتماشي مع استراتيجية التنمية الوطنية العراقية ، حيث عقدت الحكومة العراقية _ بالشراكة مع برنامج الامم المتحدة الالماني (UNDP) اجتماعاً رفيع المستوى حول الحكومة الالكترونية في عمان في الفترة ١٣_١٧ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١١وكان الغرض من الاجتماع هو وضع مؤشرات إداء لرصد وتقييم الحكومة الالكترونية وتقييم الجاهزية الالكترونية داخل مختلف المؤسسات العراقية وقد قامت الحكومة العراقية بعدة مبادرات بخصوص تطبيقات الحكومة الالكترونية مثل :

- إطلاق البوابة الالكترونية للعراق e-Iraq portal في تموز/يوليو ٢٠١١.
- وضع إطار التخاطب البيني الحكومي والتصميم المعماري للمؤسسات الوطنية.
- وضع اربع استراتيجيات لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخطة التحول للصحة الالكترونية ، والتعليم الالكتروني ، والخدمات البلدية الالكترونية ، والسجلات الشخصية الإلكترونية للمواطنين ، وصياغتها واعتمادها من كل وزارة معينة في أيلول/سبتمبر ٢٠١١.

وتم وضع رؤيا واضحة واستراتيجية لما تهدف الحكومة العراقية الى تحقيقه من خلال الحكومة الالكترونية منذ عام ٢٠١٢، حيث تضمن هذه الرؤيا بأن يوظف العراق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تقديم الخدمات العامة لتعزيز الحكم الرشيد ومشاركة المواطنين وتحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية وتأكيد الشفافية والمساءلة والكفاءة والفاعلية في العمل الحكومي للوصول الى اقتصاد متنوع تنافسي مبني عل المعرفة.

كما وضعت الحكومة العراقية أهدافاً استراتيجية من اجل تحقيق الرؤيا المذكورة ومن هذه الاهداف:

الهدف الستراتيجي الاول : تعزيز التفاعل بين المواطنين والدولة لتعزيز مشاركة المجتمع المدني في الشؤون العامة ، وتعزيز الاندماج الاجتماعي.

الهدف الستراتيجي الثاني : نشر ودعم خدمات الحكومة الإلكترونية الجديدة داخل المحافظات حتى يتسنى لجميع المواطنين الوصول اليها لتعزيز تكافؤ الفرص .

الهدف الستراتيجي الثالث : زيادة قدرات واستجابة المؤسسات العامة من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحقيق الحكم الرشيد ، وتعزيز الكفاءة والشفافية والمسائلة.

الهدف الستراتيجي الرابع : المساهمة في تطوير بيئة مؤاتيه لنمو اقتصادي سليم.

الهدف الستراتيجي الخامس : تعزيز تنمية مجتمع قائم على المعرفة وردم الفجوة الرقمية.

الخاتمة

تمارس الادارة العديد من الانشطة والمهام المادية والقانونية ، وتعد من الوسائل القانونية ما يصدر بالإرادة المنفردة (القرارات الإدارية) او بتوافق ارادتين بين الادارة والمتعامل الاقتصادي (العقود الادارية)

وإذا كان إبرام العقود بصفة عامة والعقود الادارية بصفة خاصة يفرض تطابق الايجاب والقبول بين المتعاقدين كما يفرض التواجد الزماني والمكاني لكليهما حتى يرتب هذا التصرف القانوني آثاره القانونية ، إلا ان هذه الصورة التقليدية اصبحت في وقتنا الحالي محدودة نتيجة للمستجدات الحديثة التي لم يعرفها التاريخ البشري إلا حديثاً ، والتي أحدثت تطوراً على الحكومات التقليدية ونشاطها التقليدي المبني على اساس الوثائق الورقية ، وذلك من خلال نقل هذه الاخيرة الى فضاء الكتروني خاصة على مستوى المعاملات الالكترونية التي تقوم على وسيط مادي غير ملموس وغير محسوس ، وذلك من خلال ظهور انماط وأشكال متعددة للوسائل التي يتم من خلالها إبرام التصرفات القانونية ، فبينما كانت هذه الاخيرة تبرم بواسطة طرق تقليدية أصبحت اليوم تبرم بواسطة طرق حديثة اي الانتقال من مجتمع ورقي الى مجتمع لا ورقي (الكتروني)، والذي أثر بدوره على العقد الإداري من خلال إمكانية إبرام هذا الاخير بوسيلة الكترونية.

ومن اهم الاستنتاجات التي توصل اليها البحث:

- توصل البحث الى ان تطبيق الحكومة الالكترونية يتطلب إعادة هيكلة الادارات بما يلائم متطلبات الحكومة الالكترونية.
- ضرورة تأهيل وتدريب الموظفين على تطبيق الحكومة الالكترونية.
- وضع التشريعات القانونية الملائمة لتطبيق الحكومة الالكترونية واعتماد توقيع الكتروني كي يكون معتمداً رسمياً .
- ضرورة القيام بدراسة معوقات تطبيق الحكومة الالكترونية في تجارب الدول المتقدمة والنامية.
- عدم وجود وعي لدى المواطنين والموظفين بأهمية تطبيق الحكومة الالكترونية.

اما بالنسبة للتوصيات التي جاء بها البحث فهي كما يلي:

- ❖ يوصي البحث بضرورة ملائمة متطلبات الحكومة الالكترونية بما يتماشى ومتطلبات التغيير و يتلائم مع تطبيقات مشاريع الحكومة الالكترونية.
- ❖ وضع الخطط اللازمة لتأهيل الموظفين بما يتلائم مع استخدام التقنيات الحديثة وتطبيق اسلوب الحكومة الالكترونية.
- ❖ توفير برامج حماية البيانات والمعلومات التي تخص المواطنين في كافة التعاملات عن طريق وضع التشريعات القانونية اللازمة واعتماد التوقيع الالكتروني.
- ❖ قبل البدء في تطبيق الحكومة الإلكترونية ، من الضروري ، التعرف على تجارب الحكومات الالكترونية في الدول المتقدمة والنامية لتلاقي المعوقات التي قد تسبب بعدم نجاح المشروع.
- ❖ وضع برامج إرشادية نوعية وتثقيف المواطنين والموظفين بمفهوم الحكومة الالكترونية واهميتها مع ضرورة العمل على النهوض بالمواطنين والسعي الى محو الامية التقنية.

المصادر

اولاً: الكتب والمؤلفات :

- زين الدين محمد عبد الهادي ، الحكومة الالكترونية في الوطن العربي ، المنظمة العربية للتنمية الادارية ،٢٠٠٥
- طارق عبد الرؤوف محمد عامر ، الادارة الالكترونية ، دار السحاب للنشر والتوزيع ، مصر،٢٠٠٧
- احمد شعبان علي الجلودة ، المناقصة العامة في ظل الحكومة الالكترونية ، دار الفكر الجامعي ، مصر ،٢٠١٦
- رحيمة الصغير ساعد نمديلي ، العقد الاداري الالكتروني ، دار الجامعة الجديدة ، مصر ،٢٠١٠
- عصام عبد الفتاح مطر ، الحكومة الالكترونية بين النظرية والتطبيق ، دار الجامعة الجديدة ، مصر ،٢٠١٨
- عبد الفتاح،حجازي ،الحكومة الالكترونية ونظمها القانونية ،دار الفكر للنشر ،٢٠٠٤
- صفاء فتوح جمعة ، العقد الاداري الالكتروني ، دار الفكر الجامعي ، مصر ،٢٠١٤
- منصور محمد احمد منصور ، مفهوم العقد الاداري وقواعد ابرامه ، (بدون دار نشر) ،كلية الحقوق ،جامعة المنوفية ،ط ثانية ،٢٠٠٢
- محمد سعيد حسين امين ، العقود الادارية ، (بدون دار نشر)،كلية الحقوق ،جامعة عين الشمس ،٢٠٠١
- د. محمد فؤاد عبد الباسط ، اعمال السلطة الادارية ، كلية الحقوق ، جامعة الاسكندرية ،١٩٨٩
- سليمان الطماوي ،الاسس العامة للعقود الادارية ، دراسة مقارنة ، ط٤ ،دار الفكر العربي، ١٩٨٤
- ماجد راغب الحلو ، العقد الاداري الالكتروني ، دار الجامعة الجديدة ، الاسكندرية ،٢٠٠٧
- د. حسن عبد الباسط جميعي ، اثبات التصرفات القانونية التي يتم ابرامها عن طريق الانترنت ، دار النهضة العربية ، ٢٠٠٠

ثانياً: الاطاريح والرسائل

- بوشارب احمد ،مدى نجاعة التسيير الاداري في الجزائر باعتماد نظام الحكومة الالكترونية ، اطروحة دكتوراه في علوم التسيير تخصص إدارة الاعمال ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر،٢٠١٥/٢٠١٦
- بلقاسم حامدي ، ابرام العقد الالكتروني ، اطروحة دكتوراه تخصص قانون اعمال ، كلية الحقوق ، جامعة الحاج الخضر بائنة ،٢٠١٤/٢٠١٥
- فهد المبارك الهاجري ، العقود الادارية عبر الانترنت ، رسالة ماجستير في القانون ، قسم الدراسات القانونية العليا ، جامعة عمان ، الاردن ٢٠٠٥/٢٠٠٦
- حازم صلاح الدين عبدالله ، تعاقد جهة الادارة عبر الانترنت ، رسالة دكتوراه في القانون ،كلية الحقوق ،جامعة بني سويف ،مصر ،٢٠١١

ثالثاً :البحوث والدراسات:

- رأفت رضوان ، الحكومة الالكترونية ، مجلة المفاهيم ، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية ،ع٥ ،السنة الاولى
- الرفاعي ،د. سحر قدوري ،بحث عن الحكومة الالكترونية وسبل تطبيقها ،مدخل استراتيجي ،الجامعة المستنصرية ،بغداد بحث منشور في مجلة اقتصاديات افريقيا ،٢٠٠٩
- سمير ،عبد الوهاب، الاتجاهات المعاصرة للحكم المحلي والبلديات في ظل الادوار الجديدة للحكومة ،ورقة عمل مقدمة في ملتقى الحكم المحلي والبلديات في ظل الادوار الجديدة للحكومة والمنعقد في الاسكندرية،مصر،٢٠٠٨
- محمد فتحي،محمود،الحكومة الالكترونية الشروع المبكر ..ورقة عمل مقدمة الى المؤتمر السنوي للعام السابع للأبداع والتجديد في الادارة ،المقام في الدار البيضاء في المملكة العربية المغربية ،الادارة العربية وتحقيق اهداف التنمية في الالفية الثالثة ،منشورات المنظمة العربية الادارية ،مصر،٢٠٠٦
- ماجد راغب الحلو ، الحكومة الالكترونية والمرافق العامة ، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الاول المنعقد من ٢٦ الى ٢٨ ابريل سنة ٢٠٠٣ حول الجوانب القانونية والامنية للعمليات الالكترونية ،اكاديمية شرطة دبي ،مركز البحوث والدراسات ،الامارات العربية المتحدة
- سحر قدوري الرفاعي ، الحكومة الالكترونية وسبل تطبيقها ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، الجامعة المستنصرية ، العراق ، عدد ٧
- عمر جلطي ،اثر الوسائل الالكترونية على العقد الاداري الالكتروني في التشريع الجزائري ،مجلة القانون والمجتمع ،كلية الحقوق جامعة أدرار ،عدد٢ ،ص٣
- قيدارعبد القادرصالح ،ابرام العقد الاداري الالكتروني واثباته ،مجلة الرافدين للحقوق ،العراق، مج١٠،ع٢٠٠٨/٧٣
- فيصل الشوابكة ،النظام القانوني للعقد الاداري الالكتروني ،مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الاقتصادية والادارية،فلسطين ع ٢
- محمد وليد العبادي ، الاختصاص القضائي لمنازعات العقود الادارية (دراسة مقارنة) ،مجلة المنارة ،الاردن ، مج ٧ ، ع ٣ ،٢٠٠١